

المملكة المغربية



رئيس الحكومة

المنظرة التشريعية

برسم الولاية التشريعية التاسعة

كما وافق عليه مجلس الحكومة
المنعقد بتاريخ 22 نوفمبر 2012

- يناير 2013 -

العقرس

تقديم 5

الفصل الأول : الإطار العام للمخطط التشريعي

أهداف المخطط التشريعي 9

مرجعيات المخطط التشريعي 10

المقاربة المنهجية المعتمدة 11

I- المبادئ الموجهة 11

II- مراحل الإعداد 11

III - النتائج المتوصل إليها 12

المضامين العامة للمخطط التشريعي 12

الجزء الأول: مضامين التدابير التشريعية الواجب اتخاذها لتنفيذ بعض

أحكام الدستور 13

الجزء الثاني: المعطيات المتعلقة بمشاريع النصوص التشريعية المقترحة

من قبل السلطات الحكومية 15

التدابير والإجراءات المقترحة من أجل الإنجاز والمواكبة 16

ملاحظات خاصة 20

الفصل الثاني : المضامين التبصيرية للنصوص التشريعية

- الجزء الأول: التدابير التشريعية الواجب اتخاذها لتنفيذ بعض أحكام الدستور23
- أولا : القوانين التنظيمية 26
- ثانيا : القوانين الجديدة المتعلقة بمؤسسات الحكامة 31
- ثالثا : التدابير التشريعية الجديدة 35
- رابعا : ميثاق المرافق العمومية، تطبيقا لأحكام الفصل 157 من الدستور 39
- الجزء الثاني: مشاريع القوانين المقترحة من قبل القطاعات الوزارية 41
- أولا - قوائم مشاريع القوانين المقترحة مصنفة حسب القطاعات الوزارية 45
- ثانيا - جدول تفصيلي بالمجموع العام للنصوص المقترحة 75

ملاحق

ملحق رقم 1:

قائمة النصوص التي صادقت عليها الحكومة إلى غاية 31 ديسمبر 2012 خلال الولاية التشريعية الحالية..... 81

ملحق رقم 2:

منشور رئيس الحكومة رقم 2012/1 بتاريخ 16 فبراير 2012 حول تنفيذ البرنامج الحكومي (الجانب المتعلق بالمخطط التشريعي) 93

تفليم

بناء على التوجيهات الملكية السامية، الواردة في عدد من الخطب الملكية، الداعية إلى تفعيل مقتضيات الدستور، واستنادا إلى البرنامج الحكومي الذي نص على التزام الحكومة بوضع مخطط تشريعي يتضمن ما تعتمزم الحكومة إعدادة من تدابير تشريعية لتفعيل أحكام الدستور، وتنفيذ ما ورد في برنامجها من التزامات تهم مختلف مجالات السياسات العمومية القطاعية، تم إعداد هذا المخطط وفق مقاربة تشاورية أسهمت في بلورة مضامينه مختلف القطاعات الوزارية بتنسيق مع مصالح الأمانة العامة للحكومة وتحت إشراف رئاسة الحكومة.

وتتناول هذه الوثيقة في قسمها الأول الإطار العام للمخطط التشريعي من خلال عرض لأهدافه، والمرجعيات التي يستند إليها، والمقاربة المنهجية التي اعتمدت في إعدادة.

كما يتضمن القسم الثاني المضامين التفصيلية للمخطط التشريعي من خلال عرض قوائم مشاريع النصوص التشريعية المزمع إعدادها مع تصنيفها إلى جزئين :

- الجزء الأول، وقد خصص لعرض مجموع التدابير التشريعية الواجب اتخاذها لتنفيذ بعض أحكام الدستور؛
- الجزء الثاني، ويتضمن مشاريع النصوص التشريعية المقترحة من قبل السلطات الحكومية المعنية، واللازمة لتنفيذ السياسات العمومية والقطاعية.

وبالإضافة إلى القسمين المذكورين، تتضمن هذه الوثيقة ملحقين اثنين، الأول منها خاص بالنصوص التشريعية التي سبق للحكومة إعدادها وعرضها على البرلمان للدراسة والمصادقة، والتي تم نشر بعضها بالجريدة الرسمية بعد تمام الموافقة عليها وإصدار الأمر بتنفيذها. ويتضمن الملحق الثاني منشور السيد رئيس الحكومة الموجه إلى مختلف القطاعات الوزارية، المتعلق بتنفيذ البرنامج الحكومي (الجانب المتعلق بالمخطط التشريعي).

الفسم الأول
الإطار العام للمنهج التشريعي

يشكل هذا المخطط التشريعي أداة لتأطير عمل الحكومة على الصعيد التشريعي، وخارطة طريق مساعدة لمختلف السلطات الحكومية في تنفيذ برنامج عمل الحكومة.

ويتناول هذا الإطار العام عرضاً مركزاً حول الأهداف والغايات المتوخاة من هذا المخطط، والمرجعيات التي يستند إليها، والمقاربة المنهجية التي اعتمدت في إعداده، كما يتضمن استعراضاً لمضامينه العامة انطلاقاً من قائمة مشاريع النصوص التشريعية المنتظر إعدادها؛ سواء تلك المتعلقة بتنفيذ بعض أحكام الدستور (الجزء الأول من هذا المخطط)، أو تلك المقترحة من قبل السلطات الحكومية المشرفة على مختلف القطاعات الوزارية المكلفة بتنفيذ السياسات العمومية والقطاعية أو المشتركة بين القطاعات طبقاً لبرنامج الحكومة، وما قررته من إجراءات تشريعية لتنفيذ هذا البرنامج، وكذا التدابير المقترحة من أجل إنجاز هذه المشاريع والإجراءات المواكبة لها.

أهداف المخطط التشريعي

يسعى المخطط التشريعي إلى تحقيق الأهداف والغايات الأساسية التالية:

- 1 - وضع خارطة طريق واضحة المعالم بالنسبة لمختلف السلطات الحكومية فيما يخص النصوص التشريعية التي تعتمزم إعدادها وعرضها على مسطرة المصادقة؛
- 2 - تحديد أولويات العمل الحكومي في المجال التشريعي؛
- 3 - حصر مضامين النصوص التشريعية المزمع إعدادها، من أجل ضمان تواصل أفضل مع المؤسسة البرلمانية، وسائر الفاعلين والشركاء في إعداد السياسات العمومية، والتشريعات المرتبطة بها؛
- 4 - تحديد السلطات الحكومية التي يتعين عليها إعداد النصوص التشريعية التي تدخل في مجال اختصاصها بتنسيق مع مصالح الأمانة العامة للحكومة؛

5 - تحديد الجهات والأطراف الأخرى التي يقترح مشاركتها في المشاورات التي ستشرع فيها الحكومة من أجل بلورة التصورات والأرضيات المشتركة وتحديد الاختيارات اللازمة لإعداد مشاريع بعض النصوص التشريعية ذات الطابع الخاص المدرجة ضمن الجزء الأول من المخطط (بعض القوانين التنظيمية، والنصوص المتعلقة بمؤسسات الحكامة، وبعض القوانين العادية).

مرجعيات المخطط التشريعي

يستند المخطط في إعدادة وتحديد مضامينه وأولوياته إلى المرجعيات التالية:

1 - الدستور، ولاسيما :

- الفصل 71 والفصول الأخرى التي تحدد مجال القانون؛
 - الفصل 86 المتعلق بضرورة إصدار القوانين التنظيمية خلال الولاية التشريعية الحالية؛
 - الفصل 92 ولاسيما الأحكام المتعلقة بالسياسة العامة للدولة، والسياسات العمومية، والسياسات القطاعية؛
 - الفصل 171 المتعلق بإصدار النصوص المتعلقة بمؤسسات الحكامة الجيدة.
- 2 - التوجيهات الملكية السامية، الواردة في عدد من الخطب الملكية، الداعية إلى تفعيل أحكام الدستور، ولاسيما منها المحددة للأوراش ذات الأولوية.
- 3 - برنامج الحكومة استنادا إلى :

• أحكام الفصل 88 من الدستور؛

• أحكام الفصل 89 من الدستور.

4 - التزامات بلادنا على الصعيد الدولي الناتجة :

- عن الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها - سواء الثنائية أو المتعددة الأطراف - أو التي انضمت إليها؛
- وعن التعاقدات الأخرى مع شركائنا الدوليين والجهويين.

المقاربة المنهجية المعتمدة

I - المبادئ الموجهة :

تستند المقاربة المنهجية التي تم اعتمادها من أجل إعداد هذا المخطط على ثلاثة مبادئ موجهة أساسية:

- 1 - مبدأ المشاركة الواسعة لجميع السلطات الحكومية المعنية؛
- 2 - مبدأ التشاور بين السلطات المذكورة ومصالح الأمانة العامة للحكومة في حصر قائمة مشاريع النصوص التشريعية التي أعدتها كل سلطة حكومية؛
- 3 - مبدأ الأولوية من خلال ترتيب مشاريع النصوص المقترحة حسب الأسبقية التي حددتها السلطات الحكومية المعنية، بتنسيق مع الأمانة العامة للحكومة.

II - مراحل الإعداد :

تم إعداد المخطط عبر المراحل التالية :

- 1 - حصر الأمانة العامة للحكومة للقائمة الكاملة لمشاريع النصوص التشريعية التي يستلزمها تنفيذ أحكام الدستور.
- 2 - حصر مقترحات مشاريع النصوص التشريعية التي تعتمزم مختلف السلطات الحكومية إعدادها وعرضها على مسطرة المصادقة خلال الولاية التشريعية الحالية، بناء على منشور السيد رئيس الحكومة الموجه في هذا الشأن إلى مختلف الوزارات.
- 3 - دراسة قائمة مشاريع النصوص التشريعية المقترحة من لدن الوزارات، وذلك من طرف لجنة مختصة، قصد تحديد الجهة أو الجهات المعنية بكل مشروع، وبرمجته الزمنية، والتدابير المواكبة الواجب اتخاذها لتسريع وثيرة العمل التشريعي وتحسين جودة النصوص.
- 4 - حصر القائمة النهائية لمشاريع النصوص التشريعية وتحديد مضمون كل مشروع، وترتيب هذه المشاريع حسب الأولوية بالنسبة لكل قطاع وزاري، خلال اجتماعات مكثفة بين مصالح الأمانة العامة للحكومة وكل قطاع وزاري على حدة.

وقد بلغ عدد هذه الاجتماعات (30) اجتماعا شارك فيها ممثلون عن (23) قطاعا وزاريا.

III - النتائج المتوصل إليها

1. بلغ عدد النصوص المقترحة: 243 نصا تشريعا، موزعة كما يلي:
 - عدد النصوص المزمع إعدادها لتنفيذ بعض أحكام الدستور: 40 نصا؛
 - عدد مشاريع القوانين المقترح إعدادها من قبل السلطات الحكومية: 203 مشروعا.
2. النصوص التي سبق أن صادق عليها مجلس الحكومة خلال الولاية التشريعية الحالية إلى غاية 31 دجنبر 2012 أدرجت ضمن الحصيلة التشريعية للحكومة، وقد بلغت 100 نص تشريعي، موزعة كما يلي:
 - 18 قانونا صادق عليه البرلمان وتم نشره بالجريدة الرسمية؛
 - 67 مشروعا معروضا على البرلمان حاليا؛
 - 15 مشروع قانون ستعرض على البرلمان خلال الأيام القادمة.

المضامين العامة للمخطط التشريعي

يتضمن المخطط التشريعي الجزأين التاليين :

الجزء الأول: يتعلق بالتدابير التشريعية الواجب اتخاذها لتنفيذ بعض أحكام الدستور، ويضم 40 مشروع نص قانوني موزعة بين قوانين تنظيمية وقوانين عادية.

الجزء الثاني : يضم 203 مشاريع قوانين مقترحة من قبل السلطات الحكومية، تتوزع إلى نصوص تشريعية جديدة ونصوص تشريعية لمراجعة تشريعات قائمة.

الجزء الأول : مضامين التدابير التشريعية الواجب اتخاذها لتنفيذ بعض أحكام الدستور

تتوزع مضامين الجزء الأول من المخطط إلى المحاور التالية :

- المحور الأول : يتضمن (13) قانونا تنظيميا؛
- المحور الثاني : يتضمن (10) قوانين تخص مؤسسات الحكامة؛
- المحور الثالث : يتضمن (16) تدبيرا تشريعا لملاءمة بعض التشريعات مع أحكام الدستور، بالإضافة إلى النص المتعلق بميثاق المرافق العمومية الوارد في الفصل 157 من الدستور.

المحور الأول : يتضمن (13) قانونا تنظيميا موزعة إلى :

- (7) قوانين تنظيمية جديدة تمهم :
 1. تنظيم العمل الحكومي؛
 2. المجلس الأعلى للسلطة القضائية؛
 3. الجماعات الترابية؛
 4. تنظيم حق الإضراب؛
 5. شروط تقديم ملتمسات المواطنين والمواطنین في مجال التشريع وتقديم العرائض إلى السلطات العمومية؛
 6. تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية؛
 7. المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية.
- - (6) قوانين تنظيمية ترمي إلى مراجعة 5 قوانين تنظيمية حالية، وقانون عادي واحد، وتمهم هذه القوانين :
 1. المحكمة الدستورية؛
 2. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛
 3. القانون التنظيمي المتعلق بقانون المالية؛

4. النظام الأساسي للقضاة؛
5. لجان تقصي الحقائق؛
6. مجلس الوصاية على العرش.

المحور الثاني : يتضمن (10) قوانين عادية تخص مؤسسات الحكامة، منها :

• (7) قوانين لمراجعة النصوص القانونية الحالية، وتهم :

1. المجلس الوطني لحقوق الإنسان؛
2. مؤسسة الوسيط؛
3. مجلس الجالية المغربية بالخارج؛
4. الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري؛
5. مجلس المنافسة؛
6. الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها؛
7. المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.

• (3) قوانين لمؤسسات جديدة هي :

1. هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز؛
2. المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة؛
3. المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي.

المحور الثالث : يتضمن (16) تدبيرا تشريعيا بهم :

• إصدار (3) مشاريع قوانين جديدة تتعلق بالمجالات التالية :

- حق المواطنين والمواطنات في الحصول على المعلومات وحماية مصادرها؛
- قواعد تنظيم وسائل الإعلام العمومية ومراقبتها؛

- شروط وكيفيات مساهمة الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام والمنظمات غير الحكومية في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية وكذا في تفعيلها وتقييمها.

• اتخاذ (13) تدبيرا تشريعيا من خلال مراجعة التشريعات الحالية من أجل ملاءمتها مع أحكام الدستور، تهم بالخصوص المجالات التالية:

- الحقوق والحريات؛
- تخليق الحياة العامة؛
- إقرار مبادئ المنافسة والشفافية؛
- القضاء المالي؛
- مراجعة التشريعات الجنائية؛
- حقوق المتقاضين؛
- قواعد سير العدالة.

يضاف إلى التدابير التشريعية المتعلقة بهذه المجالات ميثاق المرافق العمومية المنصوص عليه في الفصل 157 من الدستور.

الجزء الثاني : المعطيات المتعلقة بمشاريع النصوص التشريعية المقترحة من قبل السلطات الحكومية

يضم الجزء الثاني من المخطط مشاريع النصوص التشريعية المقترحة من قبل السلطات الحكومية المعنية، وتهم هذه المشاريع (23) قطاعا وزاريا. وتروم هذه المشاريع تحقيق الأهداف التالية :

1. اتخاذ التدابير التشريعية اللازمة لتنفيذ البرنامج الحكومي، الخاصة بتفعيل السياسات القطاعية أو المشتركة بين القطاعات؛
2. تنفيذ التزامات بلادنا على الصعيد الدولي، من خلال ملاءمة التشريع الوطني مع الإتفاقيات الدولية التي صادقت عليها بلادنا

أو انضمت إليها، أو من خلال إصدار تشريعات جديدة، تطبيقاً
لالتزامات بلادنا مع الشركاء الدوليين؛

3. تهيئة المنظومة القانونية الوطنية وضمان مواكبتها للسياسات
العمومية المتبعة والأوراش الإصلاحية المفتوحة؛

4. التمييز - طبقاً لما هو مقترح في المخطط - بين النصوص التي يعتبر
إعدادها من مسؤولية السلطات الحكومية المختصة حسب كل
قطاع، وبين النصوص التي يتعين أن تكون موضوع استشارات
مسبقة مع السلطات الحكومية وفعاليات أخرى، حسب القرار
الذي سيتخذه السيد رئيس الحكومة.

و تجدر الإشارة إلى أن إعداد مشاريع النصوص التشريعية ذات الصلة بمجال
الانتخابات يبقى رهيناً بإصدار القانون التنظيمي المتعلق بالجهات والجماعات
الترابية الأخرى تطبيقاً للفصل 146 من الدستور.

كما أنه من المحتمل، عند الاقتضاء، أن يتم تعديل كل من:

- القانون التنظيمي المتعلق بمجلس المستشارين؛
- والقانون التنظيمي المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات
الترابية.

التدابير والإجراءات المقترحة من أجل الإنجاز والمواكبة

من أجل تحقيق الأهداف المتوخاة من المخطط التشريعي، وتمكين الحكومة
من الوفاء بالتزاماتها بشأن تفعيل أحكام الدستور، وتنفيذ ما جاء في البرنامج
الحكومي، ستتخذ التدابير والإجراءات التالية:

• أولاً: إعطاء الأولوية في مسطرة الإعداد والدراسة والمصادقة للنصوص
التأسيسية المتعلقة بتفعيل أحكام الدستور، الواردة في الجزء الأول من المخطط، ثم
مشاريع النصوص التي تم الانتهاء من إعدادها؛

• ثانيا : التقييد بالأجال الدستورية في إعداد القوانين التنظيمية وفق ما هو منصوص عليه في الفصل 86 من الدستور، أي وجوب عرض جميع القوانين التنظيمية على المصادقة خلال الولاية التشريعية الحالية. علما أنه تمت المصادقة إلى حد الآن على (5) قوانين تنظيمية، بالإضافة إلى قانون تنظيمي واحد يعتبر جاهزا، هو القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، فيما سيتم إعداد القوانين التنظيمية المتبقية وفق الجدولة الزمنية المضمنة في هذا المخطط.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الصنف من القوانين يعتبر مكملا للمقتضيات الدستورية في المجالات التي يشير إليها الدستور.

وعلى هذا الأساس، يقرر الدستور في فصله 49 عرضها على المداولة في المجلس الوزاري قصد المصادقة عليها، الأمر الذي يجعل من إعدادها وصياغتها عملا مشتركا بين الديوان الملكي والحكومة؛ وبالتالي، يكون ما ورد في المخطط التشريعي، بيانا للكيفية التي تنوي بها الحكومة تنظيم عملها تمهيدا للعمل المشترك السالف الذكر.

• ثالثا : يميز الدستور في بابه الثاني عشر مؤسسات وهيئات الحكامة الجيدة بخاصيتي الطابع العمومي والاستقلالية، ويسند إليها، على هذا الأساس، في مضمون فصوله من 161 إلى 170 مهمة الضبط بما تتضمنه، حسب الحالة، من تحكيم ووساطة وحماية للحقوق، في المجالات المحددة لها.

ونظرا لما لهذه العناصر من ارتباط بوظائف المؤسسة الملكية، المنصوص عليها في الفصل 42 من الدستور، خاصة منها وظائف التحكيم، والسهر على حسن سير المؤسسات الدستورية، وصيانة حقوق وحرية المواطنين والمواطنات، فإن إعداد القوانين المتعلقة بالمؤسسات وهيئات المنصوص عليها في الفصول المذكورة، سيكون بتنسيق مع الديوان الملكي.

• رابعا : تطبيقا لمبدأ الديمقراطية التشاركية المنصوص عليه في الدستور، سيتولى السيد رئيس الحكومة فيما يخص إعداد بعض المشاريع المتعلقة بتفعيل

الدستور، بتشكيل لجان خاصة لتحضير الأرضية والتصوير العام والاختيارات التي يمكن في ضوءها إعداد هذه المشاريع من قبل السلطات الحكومية المعنية، على أن تكلف كل سلطة حكومية معنية بالإشراف على لجنة من هذه اللجان طبقا لما هو وارد في الجزء الأول من المخطط مع الأخذ بعين الاعتبار الملاحظة الواردة في التدبير الثالث المشار إليه أعلاه.

ويهم الأمر (4) قوانين تنظيمية و (11) قانونا عاديا أو ذا طبيعة خاصة.

I - القوانين التنظيمية :

1. مشروع القانون التنظيمي المتعلق بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب؛
2. مشروع القانون التنظيمي المتعلق بحق المواطنين والمواطنات في تقديم ملاحظات في مجال التشريع وحق تقديم عرائض إلى السلطات العمومية؛
3. مشروع القانون التنظيمي المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية؛
4. مشروع القانون التنظيمي المتعلق بإحداث مجلس وطني للغات والثقافة المغربية.

II - القوانين العادية المتعلقة بالمؤسسات التالية :

1. المجلس الوطني لحقوق الإنسان؛
2. مؤسسة الوسيط؛
3. مجلس الجالية المغربية بالخارج؛
4. الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها؛
5. المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي؛
6. هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز؛
7. المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة؛
8. المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي.

III- القوانين ذات الطبيعة الخاصة، ومنها:

1. مشروع القانون المتعلق بحق المواطنين والمواطنات في الحصول على المعلومات وحماية مصادرها؛
2. مشروع القانون المتعلق بتحديد قواعد تنظيم وسائل الإعلام العمومية ومراقبتها؛
3. مشروع القانون المتعلق بتحديد شروط وكيفيات مشاركة الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام والمنظمات غير الحكومية في إعداد القرارات والمشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، وكذا في تفعيلها وتقييمها.

• خامسا : اتباع منهجية تشاركية في إعداد مشاريع النصوص التي تستلزم ذلك حسب طبيعتها وموضوعها، ولاسيما من خلال الآليات التالية:

- طلب الأمانة العامة للحكومة طبقا للنصوص الجاري بها العمل، رأي المؤسسات والهيئات المعنية بمشاريع النصوص المقترحة من لدن السلطات الحكومية، وذلك عندما تنص على ذلك المقتضيات المنصوص عليها في النصوص التشريعية والتنظيمية المحدثه لهذه المؤسسات والهيئات؛
- التجاوب مع مبادرات ومقترحات جمعيات المجتمع المدني المهتمة بقضايا الشأن العام، في مجال التشريع ودراستها في إطار تفعيل الديمقراطية التشاركية التي نص عليها الدستور، وذلك في أفق إقرار الآليات القانونية والتنظيمية المتعلقة بذلك؛
- العمل على فتح النقاش العمومي حول الأوراش القانونية الواردة في المخطط.

• سادسا : قيام السلطات الحكومية المعنية بموافاة الأمانة العامة للحكومة في آجال معقولة بمشاريع النصوص التي التزمت بإعدادها، لدراستها وإبداء الرأي بشأنها، حتى تتمكن السلطات المذكورة من إعداد صيغة نهائية لها تمهيدا لتوزيعها على أعضاء الحكومة، وعرضها على مسطرة المصادقة في أقرب الآجال.

• سابعاً: عرض التدابير التشريعية ذات الطابع المالي المتعلقة بالإعفاءات أو التحفيزات الضريبية، على السلطة الحكومية المكلفة بالمالية لإدراجها ضمن قوانين المالية (الجزء الخاص بالمقتضيات الواردة في المدونة العامة للضرائب).

• ثامناً: العرض المسبق لكل مشروع قانون قد يكون له انعكاس مالي مباشر أو غير مباشر على تأشيرة السلطة الحكومية المكلفة بالمالية، وذلك طبقاً للنصوص الجاري بها العمل.

• تاسعاً: التنسيق المسبق من طرف السلطات الحكومية المعنية مع السلطة الحكومية المكلفة بالوظيفة العمومية فيما يخص إعداد مشاريع القوانين المتعلقة بالوظيفة العمومية والنصوص التشريعية الأخرى التي تهم بعض أصناف موظفي الدولة.

• عاشراً: دعم المصالح القانونية بالوزارات بالموارد المادية والبشرية اللازمة، حتى تتمكن من الاضطلاع بمهامها في أحسن الظروف وبالفعالية المطلوبة.

• حادي عشر: تطبيقاً لأحكام الدستور ولا سيما منها تلك المتعلقة بالمبادرة البرلمانية في اقتراح القوانين، فإن الحكومة تلتزم إلى جانب ما تعد من مشاريع قوانين في إطار هذا المخطط بالتفاعل الإيجابي والبناء مع مختلف المبادرات التشريعية لأعضاء البرلمان بما في ذلك مقترحات القوانين التي تتقدم بها المعارضة البرلمانية.

ملاحظات خاصة

هناك ثلاث ملاحظات خاصة :

• الملاحظة الأولى: إن عناوين مشاريع النصوص الجديدة المقترحة، هي عناوين مؤقتة، يمكن تعديلها لاحقاً بعد إعداد الصيغة النهائية لكل نص.

• الملاحظة الثانية: المؤشرات والمعطيات الإحصائية الواردة في المخطط قابلة للتغيير والتتميم وفق الحاجيات التي تعبر عنها مختلف السلطات الحكومية، أو تملئها مستجدات تطبيق السياسات العمومية أو القطاعية أو الالتزامات الدولية.

• الملاحظة الثالثة: تتولى الأمانة العامة للحكومة عملية التنسيق مع السلطات الحكومية المعنية بإعداد مشاريع النصوص المقترحة.

الفسم الثاني
المضامين التعصيلية للمنهج التشريعي

الجزء الأول

التدابير التشريعية الواجب اتخاذها لتنفيذ

بعض أحكام الدستور

جدول بعدد النصوص اللازم إعدادها لتنفيذ بعض أحكام الدستور والقطاعات الحكومية المكلفة بتقديمها: 40

رقم	القطاع الوزاري	عدد النصوص المقترحة في الجزء الأول
1	وزارة الداخلية	3
2	وزارة العدل والحريات	11
3	الأمانة العامة للحكومة	1
4	وزارة الاقتصاد والمالية	4
5	وزارة الاتصال	2
6	وزارة التشغيل والتكوين المهني	2
7	وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية	2
8	وزارة الثقافة	1
9	الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	3
10	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج	1
11	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة	4
12	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة	2
13	قطاعات وزارية يعينها رئيس الحكومة	3
14	سيعرض الأمر على جلالته الملك لتعيين اللجنة التي سيتم تكليفها بإعداد مشروع القانون التنظيمي المتعلق بتحديد قواعد سير مجلس الوصاية	1

أولا : القوانين التنظيمية (13)

الرقم الترتيبي	الرقم التاريخي	ملاحظات	الجهة الحكومية الكلفة بتقديم النص	الجهات المعنية بإعداده	طبيعة النص وموضوعه	الرقم الترتيبي
1	2013	تشكيل لجنة موسعة إلى جانب لجناد موضوعاتية لإعداد هذا المشروع من قبل السلطات الحكومية المعنية (الداخلية، السكنى والتعمير وسياسة المدينة، والاقتصاد والمالية، الشؤون العمامة وذلك حسب كل موضوع على حدة).	وزارة الداخلية	- وزارة الداخلية - اللجنة الاستشارية للجهازية الموسعة	القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات الترابية طبقا للفصل 146 من الدستور الذي يحدد: - شروط تدبير الجهات والجماعات الترابية الأخرى لشؤونها بكيفية ديمقراطية، وعدد أعضاء مجالسها، والقواعد المتعلقة بأهلية الترشيح، وحالات التناهي، وحالات منح الجمع بين الانتخابات، وكذا النظام الانتخابي، وأحكام تحسين تمثيلية النساء داخل المجالس المذكورة؛ - شروط تنفيذ رؤساء مجالس الجماعات الترابية الأخرى لمدارلات هذه المجالس ومقرراتها، طبقا للفصل 138؛ - شروط تقديم العرائض المنصوص عليها في الفصل 139، من قبل المواطنين والمواطنات والجمعيات؛ - الاختصاصات الذاتية لفائدة الجهات والجماعات الترابية الأخرى، والاختصاصات المشتركة بينها وبين الدولة والاختصاصات المنقولة إليها من هذه الأخيرة طبقا للفصل 140؛ - النظام المالي للجهات والجماعات الترابية الأخرى؛ - مصدر الموارد المالية للجهات والجماعات الترابية الأخرى، المنصوص عليها في الفصل 141؛ - موارد وكيفية تسيير كل من صندوق التأهيل الاجتماعي وصندوق التضامن بين الجهات المنصوص عليها في الفصل 142؛	

				<ul style="list-style-type: none"> - شروط وكيفية تأسيس المجموعات المشار إليها في الفصل 144؛ - المتعضيات الهادفة إلى تشجيع تنمية التعاون بين الجماعات، وكذا الآليات الرامية إلى ضمان تكيف تطور التنظيم الترابي في هذا الاتجاه؛ - قواعد الحكامة المتعلقة بحسن تطبيق مبدأ التدبير الحر، وكذا مراقبة تدبير الصناديق والبرامج وتقييم الأعمال وإجراءات المحاسبة. 	
2013	بتشاور مع ممثلي القضاة وممثلي مساعدي القضاة والهيئات الخيرية المعنية.	وزارة العدل والحريات	<ul style="list-style-type: none"> - وزارة العدل والحريات 	<p>القانون التنظيمي المتعلق بتحديد انتخاب وتنظيم وسير المجلس الأعلى للسلطة القضائية، والمعايير المتعلقة بتدبير الوضعية الهيئية للقضاة ومسطرة التأديب.</p>	2
2014-2013	إعداد هذا النص سيتم بالتنسيق وتشاور مع وزارة الاقتصاد والمالية، والوزارة المتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة.	وزارة العدل والحريات	<ul style="list-style-type: none"> - وزارة العدل والحريات - وزارة الاقتصاد والمالية - الوزارة المتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة. 	<p>القانون التنظيمي المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة</p>	3

2015-2013	تشكيل لجنة موسعة من أجل توسيع الاستشارة.	وزارة الثقافة	<ul style="list-style-type: none"> - وزارة الثقافة - وزارة التربية الوطنية - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر - وزارة الاتصال - المجلس الأعلى للتعليم - المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية - معهد الدراسات والأبحاث للتعريب 	<p>القانون التنظيمي المتعلق بإحداث مجلس وطني للغات والثقافة المغربية، ويتحدد صلاحياته وتركيبته وكيفية سيره.</p>	4
2015-2013	تشكيل لجنة موسعة من أجل توسيع الاستشارة العمومية بخصوص هذا المشروع الذي يكتسي أهمية خاصة.	السلطة الحكومية التي سيعينها رئيس الحكومة	<ul style="list-style-type: none"> - وزارة التربية الوطنية - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر - وزارة الثقافة - وزارة الاتصال - المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية 	<p>القانون التنظيمي المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وكيفية إدماجها في مجال التعليم، وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية.</p>	5

2013	سيتم إعداد هذا النص بنسبتي وتحت إشراف رئاسة الحكومة.	الأمانة العامة للحكومة	الأمانة العامة للحكومة	القانون التنظيمي القاضي بتحديد القواعد المتعلقة بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها، وحالات التنافي مع الوظيفة الحكومية، وقواعد الحد من الجمع بين المناصب، والقواعد الخاصة بتصرف الحكومة للأمور الجارية.	6
2012-2013	ملاءمة النص الحالي مع أحكام الدستور.	الوزارة المتبينة الذي رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة	الوزارة المتبينة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة - الأمانة العامة للحكومة - المجلس الاقتصادي والاجتماعي الحالي	القانون التنظيمي بتحديد تأليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وتنظيمه وصلحياته وكيفية تسييره.	7
2013	توسيع الاستشارة مع الجهات المعنية والمهتمة.	وزارة العدل والحريات	- وزارة العدل والحريات - الأمانة العامة للحكومة	القانون التنظيمي المتعلق بتحديد قواعد تنظيم المحكمة الدستورية وسيرها والإجراءات المتبعة أمامها، ووضعيتها أعضائها. وشروط وإجراءات تطبيق الفصل 133 من الدستور، فيما يخص النظر في كل دفع متعلق بعدم دستورية قانون، إثر أثناء النظر في قضية، وذلك إذا دفع أحد الأطراف بأن القانون، الذي سيطبق في النزاع، يمس بالحقوق والحريات التي يضمنها الدستور.	8

2013	توسيع المشاورات بشأن إعداد هذا المشروع مع الجهات المعنية.	وزارة الاقتصاد والمالية	وزارة الاقتصاد والمالية	- وزارة الاقتصاد والمالية - وزارة التشغيل والتكوين المهني - الوزارة المتدبة لدى رئيس الحكومة الكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة	القانون التنظيمي المتعلق بقانون المالية، يحدد طبيعة المعلومات والوثائق والمعطيات الضرورية لتعزيز المناقشة البرلمانية حول مشروع قانون المالية.	9
2014-2013	استشارة المراكز النقابية والشركاء الاقتصاديين تحت إشراف رئيس الحكومة.	وزارة التشغيل والتكوين المهني	وزارة التشغيل والتكوين المهني	- وزارة التشغيل والتكوين المهني - الوزارة المتدبة لدى رئيس الحكومة الكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة	القانون التنظيمي المتعلق بتحديد شروط وكيفية عارسة حق الإضراب.	10
2013	ملاءمته مع أحكام الدستور.	الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	- وزارة العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني - الأمانة العامة للحكومة	- وزارة العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني - الأمانة العامة للحكومة	القانون التنظيمي المتعلق بتحديد طريقة تسيير لجان تقصي الحقائق	11
2014-2013	تشكيل لجنة موسعة من أجل توسيع الاستشارة.	الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	- وزارة العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني - وزارة الداخلية - الأمانة العامة للحكومة	- وزارة العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني - وزارة الداخلية - الأمانة العامة للحكومة	القانون التنظيمي المتعلق بتحديد شروط وكيفية حق المواطنين والمواطنين والوطنيين والوطنيات في مجال التشريع، وحق تقديم عرائض إلى السلطات العمومية.	12
سيعرض الأمر على جلالة الملك لتعيين اللجنة التي سيتم تكليفها بإعداد هذا المشروع					القانون التنظيمي المتعلق بتحديد قواعد سير مجلس الرصاية.	13

ثانيا : القوانين الجديدة المتعلقة بمؤسسات الحكامة (10)

مراجعة النصوص المتعلقة بالمؤسسات القائمة (ضرورة إصدار 7 قوانين) :

التاريخ الرقم	ملاحظات	الجهة الحكومية المكلفة بتقديم النص	الجهات المعنية بإعداده	المؤسسة	الرقم الترتيبي
2014-2013	تشكيل لجنة موسعة تضم الجهات المعنية من أجل إصدار النص.	- وزارة العدل والخریات	- وزارة العدل والخریات - وزارة الداخلية - وزارة الشؤون الخارجية والتعاون - وزارة الاتصال - المجلس الوطني لحقوق الإنسان - المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان	المجلس الوطني لحقوق الإنسان	1
2014-2013	تشكيل لجنة موسعة تضم الجهات المعنية من أجل إصدار النص.	- وزارة العدل والخریات	- وزارة العدل والخریات - وزارة الداخلية - وزارة الشؤون الخارجية والتعاون - الوزارة المتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة	مؤسسة الوسيط	2

			<ul style="list-style-type: none"> - الوزارة المتتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديد الإدارة - وزارة الاتصال - مؤسسة الوسيط - المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان 			
2014-2013	تشكيل لجنة موسعة تضم الجهات المعنية من أجل إعداد النص.	- الوزارة المتتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج	<ul style="list-style-type: none"> - الوزارة المتتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج - وزارة الشؤون الخارجية والتعاون - مجلس الجالية المغربية بالخارج 	مجلس الجالية المغربية بالخارج	3	
2014-2013	تشكيل لجنة موسعة تضم الجهات المعنية من أجل إعداد النص.	- وزارة الاتصال	<ul style="list-style-type: none"> - وزارة الاتصال - الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري - الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات 	الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري	4	
2013-2012	تشكيل لجنة موسعة تضم الجهات المعنية من أجل إعداد النص.	- الوزارة المتتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة	<ul style="list-style-type: none"> - الوزارة المتتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة - وزارة الاقتصاد والمالية - مجلس المنافسة 	مجلس المنافسة	5	

2013-2012	تشكيل لجنة موسعة تضم الجهات المعنية من أجل إعداد النص.	- الوزارة المتنبذة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة	- الوزارة المتنبذة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة وزارة العدل والحريات - الوزارة المتنبذة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة - الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة	الهيئة الوطنية للتراث والوقاية من الرشوة وحواريتها	6
2013	تشكيل لجنة موسعة تضم الجهات المعنية من أجل إعداد النص.	- الساطة الحكومية التي سيجيها رئيس الحكومة	- وزارة التربية الوطنية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر - قطاع التكوين المهني - المجلس الأعلى للتعليم	المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي	7

قوانين جديدة تتعلق بالأسس الجديدة (3 قوانين):

الرقم الترتيبي	المؤسسة	الجهات المعنية بإعداده	الجهة الحكومية المكلفة بتقديم النص	ملاحظات	التاريخ المرتقب
1	هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز	- وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية - المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان	- وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية	لجنة مشتركة بين جميع الفعاليات، مع إسناد الإشراف إلى وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية.	2015-2014
2	المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة	- وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية - وزارة العدل والحريات - وزارة الشباب والرياضة - المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان	- وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية	لجنة مشتركة بين جميع الفعاليات مع إسناد الإشراف إلى وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية.	2014-2013
3	المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي	- وزارة الشباب والرياضة - الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني - وزارة الداخلية - وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية	- السلطة الحكومية التي سيعينها رئيس الحكومة	لجنة مشتركة بين جميع الفعاليات مع إسناد الإشراف إلى السلطة الحكومية التي سيعينها رئيس الحكومة	2014-2013

ثالثا : التداير التشريعية الجديدة (16 تديرا) :

الرقم الترتيبي	المؤسسة	الجهات المعنية بإعداده	الجهة الحكومية المكلفة بتقديم النص	ملاحظات	التاريخ المرتقب
1	إصدار قانون يحدد القواعد المتعلقة بصفة خاصة بتأسيس المنظمات النقابية وأنشطتها، وكذا معايير تحويلها الدعم المالي للدولة، وكيفية مراقبة تمويلها	- وزارة التشغيل والتكوين المهني - وزارة الاقتصاد والمالية	وزارة التشغيل والتكوين المهني	الأمر يتعلق بمراجعة التشريع الحالي، الخاص بممارسة الحق النقابي والسنقسات المهنية والقتضيات الواردة في مدونة الشغل. لذا، يتعين التشاور مع الجهات المعنية.	2014-2013
2	ملاءمة التشريع الجنائي مع أحكام الفصل 20 من الدستور الخاص بحماية الحق في الحياة	- وزارة العدل والحريات -البلدوية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان	وزارة العدل والحريات	يعد هذا النص بالتشاور مع وزارة الداخلية، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والوسيط، والجهات المعنية الأخرى.	2014-2013
3	ملاءمة التشريع الحالي الخاص بتحديد شروط ممارسة حريات الاجتماع والتجمع و التظاهر السلمي	- وزارة الداخلية - وزارة العدل والحريات -البلدوية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان	وزارة الداخلية	التشاور مع الجهات المعنية.	2014-2013

2014-2013	التشاور مع الجهات المعنية.	وزارة الداخلية	وزارة الداخلية - وزارة العدل والخریات - وزارة العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني - ² المدوية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان	وزارة الداخلية - وزارة العدل والخریات - وزارة الشؤون الخارجية والتعاون - وزارة الداخلية - ² المدوية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان	ملاءمة التشريع الحالي المتعلق بحق تأسيس الجمعيات مع أحكام الدستور	4
2015-2014	التشاور مع الجهات المعنية.	وزارة العدل والخریات	وزارة العدل والخریات - وزارة الشؤون الخارجية والتعاون - وزارة الداخلية - ² المدوية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان	وزارة العدل والخریات - وزارة الشؤون الخارجية والتعاون - وزارة الداخلية - ² المدوية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان	ملاءمة التشريع الحالي فيما يخص شروط تسليم الأشخاص التابعين أو المدانين لدول أجنبية، وشروط منح حق اللجوء السياسي مع أحكام الدستور	5
2015-2014	مراجعة التشريع الحالي المتعلق بنزع الملكية من أجل المنفعة العامة	وزارة الاقتصاد والمالية	وزارة الاقتصاد والمالية - وزارة العدل والخریات - وزارة التجهيز والنقل - وزارة الداخلية	وزارة الاقتصاد والمالية - وزارة العدل والخریات - وزارة التجهيز والنقل - وزارة الداخلية	ملاءمة التشريع الحالي المتعلق بنزع الملكية من أجل المنفعة العامة مع أحكام الفصل 35 من الدستور المتعلق بحماية حق الملكية وحرية المبادرة والمقاولات	6
2014-2013	مراجعة مقتضيات الواردة في عدد من التشريعات الحالية من أجل ملاءمتها مع أحكام الدستور	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة - وزارة العدل والخریات - وزارة الاقتصاد والمالية - مجلس المنافسة	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة - وزارة العدل والخریات - وزارة الاقتصاد والمالية - مجلس المنافسة	ملاءمة التشريعات الحالية مع أحكام الفصل 36 من الدستور المتعلق بالمعاقبة على المخالفات المتعلقة بحالات تنازع المصالح، وعلى استغلال التسيريات المخلة بالتنافس النزيه، وكل مخالفة ذات طابع مالي، وكذا الشطط في استغلال مواقع النفوذ والامتياز، ووضعيات الاحتكار والهيمنة، وباتى الممارسات المخالفة لمبادئ المنافسة الحرة والمروعة في العلاقات الاقتصادية	7

2014-2013	من بين مقتضيات الملائمة مراجعة مدونة المحاكم المالية الحالية.	وزارة الاقتصاد والمالية	- وزارة الاقتصاد والمالية - الوزارة المتبديبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكومة - المجلس الأعلى للحسابات	- وزارة الاقتصاد والمالية - الوزارة المتبديبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكومة - الوزارة المتبديبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة - المجلس الأعلى للحسابات	ملاءمة القانون المتعلق بالمجلس الأعلى للحسابات والمجلس الجهوي للحسابات مع أحكام الباب العاشر من الدستور فيما يخص الاختصاصات الجديدة للمجلس	8
2014-2013	إعداد قانون جديد موحد يتعلق بإجبارية التصريح بالممتلكات ونسخ جميع المقتضيات الحالية.	وزارة الاقتصاد والمالية	- وزارة الاقتصاد والمالية - الوزارة المتبديبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكومة - الوزارة المتبديبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة - المجلس الأعلى للحسابات	- وزارة العدل والحريات - الوزارة المتبديبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون الإنسانية	إجبارية التصريح بالممتلكات والأصول من لدى المسؤولين العموميين المنتخبين والمعينين	9
2014-2013	توسيع التشاور مع الجهات الطوقية المعنية.	وزارة العدل والحريات	- وزارة العدل والحريات - الوزارة المتبديبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون الإنسانية	- وزارة العدل والحريات - وزارة العدل والحريات	ملاءمة التشريع الجنائي وقانون المسطرة الجنائية مع أحكام المصلتين 22 و 23 من الدستور الخاصين بالضمانات الأساسية المتعلقة بقواعد المحاكمة العادلة ومعاينة جرائم الإيذاء والجرائم ضد الإنسانية و جرائم الحرب وكافة الانتهاكات الجسيمة والمتهمة حقوق الإنسان. ملاءمة التشريع الجنائي وقانون المسطرة الجنائية مع أحكام الفصل 24 من الدستور المتعلق بحماية الحياة الخاصة وسرية الاتصالات الشخصية.	10 - 11
2014-2013	يتطلب إعداد هذا المشروع مراجعة القانون الجنائي وأجراء مشاورات مع ممثل القضاء ومساعديه وغيرهم من الجهات المعنية	وزارة العدل والحريات	- وزارة العدل والحريات	- وزارة العدل والحريات	ملاءمة التشريع الجنائي الحالي مع أحكام الفقرة الأخيرة من الفصل 109 من الدستور بشأن معاقبة محاولة التأثير على القضاة بكيفية غير مشروعة	12

2014-2013	يتطلب إعداد هذا المشروع مراجعة قانون المسطرة الجنائية وقانون المسطرة المدنية وإجراء مشاورات مع ممثلي القضاء ومساعديه وغيرهم من الجهات المعنية	وزارة العدل والحريات	وزارة العدل والحريات	- وزارة الداخلية - الوزارة المتندبة لدى رئيس الحكومة بالوظيفة العمومية وتحديد الإدارة - إدارة الدفاع الوطني - وزارة الاتصال - الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة	ملاءمة التشريعات الحالية مع أحكام الفصول من 117 إلى 128 من الدستور المتعلقة بحقوق الناخبين وقواعد سير المعاملة	13
2013	تكوين لجنة مختصة لإعداد هذا النص نظرا لطبيعته الأتقية	الوزارة المتندبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة	الوزارة المتندبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديد الإدارة	- وزارة الداخلية - الوزارة المتندبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديد الإدارة - وزارة الاتصال - إدارة الدفاع الوطني - الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة	قانون يتعلق بحق المواطنين في الحصول على المعلومات، وحماية مصادرها	14
2014-2013	يتطلب إعداد هذا النص إجراء مشاورات مسبقة مع الجهات المعنية ولاسيما منها العاملة في مجال الإعلام.	وزارة الاتصال	- وزارة الاتصال - الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري	قانون يتحدد قواعد تنظيم وسائل الإعلام العمومية ومراقبتها من خلال ملاءمة قانون الاتصال السمعي البصري مع أحكام الفصل 28 من الدستور	15	
2014 - 2013	توسيع التشاور مع السلطات والجهات المعنية.	الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	- الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني - وزارة الداخلية - باقي السلطات الحكومية المعنية	قانون يحدد شروط وكيفية مساهمة الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام، والمنظمات غير الحكومية، في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات الانتخابية والسلطات العمومية، وكذا في تفعيلها وتقييمها.	16	

رابعا : ميثاق المراقف العمومية، تطبيقا لأحكام الفصل 157 من الدستور :

الرقم الترتيبي	المؤسسة	الجهات المعنية بإعداده	الجهة الحكومية المكلفة بتقديم النص	ملاحظات	التاريخ المرتقب
1	مشروع ميثاق المراقف العمومية بتحديد قواعد الحكامة الجيدة المتعلقة بتسيير الإدارات العمومية والجهات والجماعات الترابية الأخرى والأجهزة العمومية تطبيقا لأحكام الفصل 157 من الدستور	الوزارة المتتدية لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة بتنسيق مع السلطات الحكومية الأخرى والهيئات المعنية	الوزارة المتتدية لدى رئيس الحكومة العمومية بالوظيفة الإدارة وتحديث الإدارة	سيحدد الشكل القانوني الذي سيخذه مشروع الميثاق بعد الانتهاء من إعداده	2013-2014

الجزء الثاني
مشاريع القوانين المقترحة
من قبل القطاعات الوزارية

جدول بعدد النصوص المقترحة من المخطط التشريعي مصنفة حسب
القطاعات الوزارية : 203

رقم	القطاع الوزاري	عدد النصوص المقترحة
1	وزارة الداخلية	9
2	وزارة العدل والحريات	16
3	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	1
4	وزارة الاقتصاد والمالية	16
5	وزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة	12
6	وزارة الفلاحة والصيد البحري	7
7	وزارة التربية الوطنية	4
8	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر	5
9	وزارة الشباب والرياضة	2
10	وزارة التجهيز والنقل	18
11	وزارة الصحة	24
12	وزارة الاتصال	13
13	وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة	14
14	وزارة التشغيل والتكوين المهني	12
15	وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيا الحديثة	19
16	وزارة السياحة	5
17	وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية	4
18	وزارة الثقافة	5

3	وزارة الصناعة التقليدية	19
3	الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	20
3	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة	21
5	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة	22
3	المنذوية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر	23

أولاً :

قوائم مشاريع القوانين المقترحة مصنفة
حسب القطاعات الوزارية

وزارة الداخلية (9 مشاريع)

المرتبب التاريخ	طبيعة النص وموضوعه	رقم الترتيبي
2013	مشروع قانون يتعلق بتحديد المعايير التي يتم على أساسها التقطيع الترابي للجماعات الترابية.	1
2014	مشروع قانون يقضي بمراجعة الجبايات المحلية.	2
2014	مشروع قانون يتعلق بأملاك الجماعات الترابية.	3
2014	مشروع قانون يتعلق بالوقاية المدنية.	4
2013	مشروع قانون بتغيير القانون رقم 02.82 الصادر بتاريخ 21 يونيو 1982 المتعلق باختصاصات المحتسب وأمناء الحرف.	5
2014	مشروع قانون بتغيير الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.533 بتاريخ 29 صفر 1393 (4 ابريل 1973) يتعلق بالنظام الأساسي الخاص برجال القوات المساعدة.	6
2014	مشروع قانون بتغيير الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.524 بتاريخ 12 ربيع الثاني 1396 (12 ابريل 1976) يتعلق بالتنظيم العام للقوات المساعدة	7
2015	مشروع قانون بإعادة هيكلة وتنظيم مؤسسة الحسن الثاني لرعاية الأعمال الاجتماعية لرجال السلطة	8
2015	مشروع قانون بإحداث مؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان الجماعات الترابية	9
<p>تجدر الإشارة إلى أن وزارة الداخلية ستقدم إلى جانب النصوص المذكورة وتلك الواردة في الجزء الأول، مشاريع نصوص أخرى تهم على الخصوص مجال الانتخابات في الأجال التي ستحددها الحكومة، وكذا النصوص التطبيقية للقانون التنظيمي الخاص بالجماعات الترابية المنصوص عليه في الفصل 146 من الدستور.</p>		

وزارة العدل والحريات (16 مشروعاً)

الترتيب	رقم	طبيعة النص وموضوعه	التاريخ المرتقب
10		مشروع قانون بتغيير وتتميم مدونة التجارة	2014
11		مشروع قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 53.95 القاضي بإحداث محاكم تجارية	2014
12		مشروع قانون رقم 75.11 يتعلق بالنظام العام المطبق على مراكز حماية الطفولة وإعادة الإدماج	2013
13		مشروع قانون رقم 77.11 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 15.01 المتعلق بكفالة الأطفال المهملين	2013
14		مشروع قانون بتغيير القوانين المنظمة للمصاريف القضائية في الميدان المدني والتجاري والإداري، وكذا المصاريف القضائية في الميدان الجنائي.	2015-2013
15		مشروع قانون حول تنظيم الطب الشرعي	2013
16		مشروع قانون بشأن وكلاء الأعمال المؤهلين لتحرير العقود ثابتة التاريخ.	2013
17		مشروع قانون يتعلق بالمسطرة المدنية	2014-2013
18		مشروع قانون يتعلق بالمسطرة الجنائية	2014-2013
19		مشروع يتعلق بالقانون الجنائي	2014-2013
20		مشروع قانون بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي (المقتضيات المتعلقة بمكافحة الإرهاب)	2013
21		مشروع قانون بشأن محكمة النقض	2014-2013
22		مشروع قانون يتعلق بالمساعدة القانونية والقضائية	2014-2013
23		مشروع قانون يتعلق بشهادة اللفييف	2014-2013

2014-2013	مشروع قانون يتعلق بالمرصد الوطني للإجرام	24
2014-2013	مشروع قانون يغير ويتمم القانون المتعلق بقضاء القرب وتحديد اختصاصاته	25
تجدر الإشارة إلى أنه ثمة عدد من المشاريع الأخرى سيتم اقتراحها من قبل وزارة العدل والحريات لاحقا في ضوء التقرير الذي سيصدر عن الهيئة العليا للحوار من أجل إصلاح العدالة.		

(وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (مشروع واحد)

التاريخ المرتقب	طبيعة النص وموضوعه	رقم الترتيبي
2013	مشروع قانون بتغيير الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.84.150 صادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المتعلق بالأماكن المخصصة لإقامة شعائر الدين الإسلامي فيها (فيما يتعلق بضوابط بناء المساجد)	26

(وزارة الاقتصاد والمالية (16 مشروعاً)

التاريخ المرتقب	طبيعة النص وموضوعه	رقم الترتيبي
2013/2012	مشروع قانون بتغيير القانون المتعلق بمؤسسات الأئتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	27
2013/2012	مشروع قانون يقضي بإعادة تنظيم مكتب الصرف	28
2013/2012	مشروع قانون يتعلّق بعمليات الصرف	29
2013/2012	مشروع قانون يتعلّق بإعادة تنظيم الصندوق المغربي للتقاعد	30
2013/2012	مشروع قانون يقضي بإحداث نظام لتغطية عواقب الوقائع الكارثية وبتغيير وتتميم القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات	31
2014/2013	مشروع قانون يقضي بتغيير وتتميم بعض مقتضيات القوانين المتعلقة بأنظمة التقاعد المسيرة من طرف الصندوق المغربي للتقاعد والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والقانون المتعلق بالنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد (في إطار إصلاح مقاييس هذه الأنظمة على ضوء نتائج الدراسات الاكتوارية المنجزة على مستوى اللجنة التقنية لإصلاح أنظمة التقاعد)	32
2014/2013	مشروع قانون يقضي بتغيير القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات	33
2013/2012	مشروع قانون بتغيير وتتميم الظهير الشريف المتعلق برهن الصفقات العمومية	34
2013	مشروع قانون يتعلّق بإصلاح المراقبة المالية للدولة على المنشآت والمؤسسات العامة	35
2014	مشروع قانون بتغيير مدونة تحصيل الديون العمومية	36
2014	مشروع قانون يتعلّق بالملك الخاص للدولة	37
2014	مشروع قانون بتغيير ظهير 2 مارس 1953 المنظم للوكالة القضائية للمملكة	38

2014	مشروع قانون تنظيم مهنة المعشرين المعتمدين لدى الجمارك	39
2014	مشروع قانون يتعلق بالتنظيم والإشراف على سوق السندات المؤمنة	40
2013	مشروع قانون يقضي بإحداث هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي	41
2013	مشروع قانون يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.77.216 الصادر في 20 شوال 1397 (4 أكتوبر 1977) يتعلق بإحداث نظام جماعي لمنح رواتب التقاعد	42
تضاف إلى هذه النصوص المذكورة مشاريع قوانين المالية برسم السنوات القادمة		

(وزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة (12 مشروعا)

الرقم الترتيبي	طبيعة النص وموضوعه	التاريخ المرتقب
43	مشروع قانون بتغيير القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير	2014/2013
44	مشروع قانون بتغيير القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات	2014/2013
45	مشروع قانون يتعلق بالتعاونيات السكنية	2014/2013
46	مشروع قانون بتغيير الظهير المعترف بمثابة قانون المتعلق بإحداث وكالات حضرية	2013
47	مشروع قانون بتغيير القانون رقم 44.00 المتعلق ببيع العقار في طور الإنجاز	2012
48	مشروع قانون يتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في ميدان التعمير والبناء	2013/2012
49	مشروع قانون يتعلق بالمباني الآيلة للسقوط	2012
50	مشروع قانون بتغيير القانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية.	2012
51	مشروع قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 016.89 المتعلق بمزاولة الهندسة المعمارية وإحداث هيئة المهندسين المعماريين الوطنية	2012
52	مشروع قانون بإحداث الوكالة الوطنية لتأهيل الأنسجة العتيقة والمباني الآيلة للسقوط	2012
53	مشروع قانون يتعلق بالمدن الجديدة	2012
54	مشروع قانون يتعلق بمدونة البناء	2014/2013

وزارة الفلاحة والصيد البحري (7 مشاريع)

الترتيب	رقم	طبيعة النص وموضوعه	التاريخ المرتقب
55		مشروع القانون المتعلق بالرعاة الرحل	2013
56		مشروع قانون بتغيير مدونة الاستثمارات الفلاحية (1969) (المساهمة المباشرة لمستعملي مياه الري مع الأخذ بعين الاعتبار قدراتهم التمويلية)	2014
57		مشروع قانون يتعلق بتحديد التدابير المتعلقة بالصحة الحيوانية والمراقبة والتفتيش البيطري	2012
58		مشروع قانون يتعلق بالمراقبة الصحية للنباتات عند الحدود وداخل البلاد	2014
59		مشروع قانون يتعلق بتنظيم مهنة المستشار الفلاحي	2012
60		مشروع قانون يقضي بتغيير وتميم القانون رقم 31.86 المتعلق بإحداث المؤسسة المستقلة لمراقبة وتنسيق الصادرات	2012
61		مشروع قانون رقم 15.12 يتعلق بالوقاية ومحاربة الصيد غير القانوني وغير المصرح به وغير المنظم ويغير ويتمم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.73.255 الصادر في 27 شوال 1393 (23 نونبر 1973) المتعلق بالصيد البحري	2013

(وزارة التربية الوطنية (4 مشاريع)

الترتيب	الرقم	طبيعة النص وموضوعه	التاريخ المرتقب
62		مشروع قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 73.00 القاضي بإحداث مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين.	2012
63		مشروع قانون بتغيير وتتميم النظام الأساسي للتعليم المدرسي الخصوصي.	2013
64		مشروع قانون بتغيير القانون رقم 07.00 القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.	2013
65		مشروع قانون في شأن زجر الغش في الامتحانات المدرسية.	2014

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر (5 مشاريع)

الترتيب	رقم	طبيعة النص وموضوعه	التاريخ المرتقب
66		مشروع قانون بتغيير القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي	2013
67		مشروع قانون يتعلق بالوكالة الوطنية لتقييم التعليم العالي والبحث العلمي	2012
68		مشروع قانون يتعلق بالوكالة الوطنية لتنمية النباتات الطبية والعطرية	2012
69		مشروع قانون بتغيير الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.75.398 المتعلق بإحداث الجامعات	2013
70		مشروع قانون بإحداث قطب متعدد التقنيات يضم مدارس تكوين المهندسين	2013

وزارة الشباب والرياضة (مشروعان 2)

التاريخ المرتقب	طبيعة النص وموضوعه	الرقم الترتيبي
2013	مشروع قانون يتعلق بمحاربة المنشطات	71
2012	مشروع قانون بإحداث مؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان وزارة الشباب والرياضة	72

وزارة التجهيز والنقل (18 مشروعاً)

الترتيب	رقم	طبيعة النص وموضوعه	التاريخ المرتقب
73		مشروع قانون بتغيير القانون رقم 17.86 المتعلق بالمدرسة الحسنية للأشغال العمومية .	2013
74		مشروع قانون متعلق بتنظيم استغلال المقالع .	2013/2012
75		مشروع القانون رقم 37.09 المتعلق بمدونة الطيران المدني	2013/2012
76		مشروع قانون رقم 09.10 متعلق بالإلقاء غير الشرعي للمواد الملوثة بالبحر	2013
77		مشروع قانون حول سلامة السفن ورجال البحر	2013
78		مشروع قانون حول المنشآت المينائية لتلقي النفايات من السفن	2013
79		مشروع قانون حول ملاحاة النزهة	2013
80		مشروع قانون يتعلق بمهنة السمسار البحري ووكيل السفن	2014
81		مشروع قانون حول السفن غير المجهزة، المتخلي عنها، المحجوزة والحطام بالموانئ	2015
82		مشروع قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 25.02 المتعلق بالشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجستية	2013
83		مشروع قانون بتغيير وتتميم الظهير رقم 1.63.260 الصادر في 24 من جمادى الآخرة 1383 (12 نوفمبر 1963) في شأن النقل بواسطة السيارات عبر الطرق (إصلاح قطاع النقل الطرقي الجماعي للأشخاص)	2013/2012
84		مشروع قانون بتغيير بعض مقتضيات القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق	2013/2012
85		مشروع قانون بتغيير وتتميم ظهير 30 نونبر 1918 المتعلق بالاحتلال المؤقت للملك العمومي	2013

2015	مشروع قانون بتغيير وتتميم ظهير فاتح يوليوز 1914 المتعلق بالملك العمومي	86
2014	مشروع قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 52.03 المتعلق بتنظيم الشبكة الوطنية للسكك الحديدية وتديرها واستغلالها	87
2015	مشروع قانون بتغيير وتتميم الظهير الصادر في 23 شعبان 1356 الموافق 29 أكتوبر 1937 بشأن اتفاقات الرؤية	88
2015	مشروع قانون بتغيير القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير (فيما يتعلق بالإقرار بالشبكة الطرقية وبمساهمة الملاكين لبناء شبكة الطرق)	89
2013	مشروع قانون لمؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان وزارة التجهيز والنقل	90

وزارة الصحة (24 مشروعا)

التاريخ المرتقب	طبيعة النص وموضوعه	الرقم الترتيبي
2012	مشروع قانون بتغيير قانون المراكز الاستشفائية الجامعية.	91
2013/2012	مشروع قانون يتعلق بتغيير القانون المتعلق بالتبرع بالأعضاء البشرية وأخذها وزرعها	92
2014	مشروع قانون يتعلق بتغيير قانون محاربة التدخين في الأماكن العمومية	93
2014/2013	مشروع قانون يتعلق بتغيير القانون رقم 10.94 المتعلق بمزاولة مهنة الطب	94
2014/2013	مشروع قانون يتعلق بتغيير القانون المتعلق بمزاولة مهنة أطباء الأسنان	95
2015/2014	مشروع قانون يتعلق بمراجعة التشريع المتعلق بالهيئة الوطنية للصيادلة	96
2016/2015	مشروع قانون بتغيير الظهير المتعلق بالمواد السامة	97
2014	مشروع قانون بتغيير وتتميم مدونة الأدوية والصيدلة (إحداث الرقم القافل لإنشاء الصيدليات - إحداث حق الصيدلي في تغيير الوصفة الطبية)	98
2014/2013	مشروع قانون بتغيير القانون رقم 65.00 يتعلق بتوسيع التأمين الصحي الإجباري ليشمل المهن الحرة	99
2014	مشروع قانون يتعلق بإجراءات تشجيع الاستثمار في القطاع الصحي	100
2013	مشروع قانون يتعلق بنظام الترخيص بإحداث المنشآت ذات التكنولوجيا العالية والتجهيزات البيوطبية الثقيلة	101
2014/2013	مشروع قانون يتعلق بالنقل الصحي	102
2013	مشروع قانون يتعلق بالصحة في الفترة المحيطة بالولادة	103
2014	مشروع قانون يتعلق بسلامة المرضى وحقوقهم في المعلومة المتعلقة بحالتهم الصحية	104

2013/2012	مشروع قانون يتعلق بحماية الأشخاص الذين يشاركون في الأبحاث البيوطبية	105
2013/2012	مشروع قانون يتعلق بحماية الإنجاب بالمساعدة الطبية	106
2013	مشروع قانون يتعلق بالتحاليل الجينية و تحاليل التحقق من هوية الأشخاص بواسطة البصمات الجينية	107
2015/2014	مشروع قانون يتعلق بحماية المرضى المصابين بالأمراض العقلية	108
2013	مشروع قانون يتعلق بمزاولة المهن شبه الطبية	109
2015/2014	مشروع قانون يتعلق بالصحة العامة واليقظة والسلامة الصحية، وبإحداث الوكالة الوطنية المتعلقة بها	110
2014/2013	مشروع قانون بإحداث الوكالة الوطنية للسلامة الصحية للأدوية والمنتجات الصحية	111
2014/2013	مشروع قانون بالعوامل الممرضة	112
2014/2013	مشروع قانون يتعلق بمسطرة اعتماد المؤسسات الصحية العمومية والخاصة وإحداث لجنة التقييم والاعتماد	113
2014/2013	مشروع قانون بشأن المجموعات الاستشفائية الجهوية	114

وزارة الاتصال (13 مشروعا)

التاريخ المرتقب	طباعة النص وموضوعه	الرقم الترتيبي
2013/2012	مشروع قانون بتغيير قانون الصحافة والنشر	115
2013/2012	مشروع قانون بتغيير القانون رقم 21.94 المتعلق بالنظام الأساسي للصحفيين المهنيين	116
2013/2012	مشروع قانون بإحداث المجلس الوطني للصحافة	117
2015	مشروع قانون حول السبر واستطلاعات الرأي	118
2013	مشروع قانون حول الصحافة والنشر الإلكتروني	119
2013	مشروع قانون يقضي بإعادة تنظيم المكتب المغربي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة	120
2015	مشروع قانون يقضي بتغيير القانون رقم 20.99 المتعلق بتنظيم الصناعة السينمائية (قطاع السينما)	121
2015	مشروع قانون بتغيير القانون رقم 17.94 المتعلق بأعمال إنتاج أشرطة الفيديو المرجلة المعدة لاستعمال خاص لدى الجمهور وطبعتها واستيرادها وتوزيعها.	122
2014/2013	مشروع قانون يقضي بتغيير وتتميم القانون المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة	123
2013	مشروع قانون يتعلق بالإشهار	124
2015	مشروع قانون يقضي بإعادة تنظيم وكالة المغرب العربي للأنباء	125
2015	مشروع قانون بتغيير الظهير الشريف المتعلق بإعادة تنظيم المركز السينمائي المغربي.	126
2014	مشروع قانون بإحداث الأكاديمية العليا للاتصال (إذا كان الأمر يتعلق بإحداث مؤسسة عمومية)	127

وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة (14 مشروعاً)

الترتيب	الرقم	طبيعة النص وموضوعه	التاريخ المرتقب
128	128	مشروع قانون بمثابة مدونة الكهرباء	2014
129	129	مشروع قانون يتعلق بالسلامة والأمن النوويين والإشعاعيين وبإحداث الوكالة المكلفة بمراقبتها	2013/2012
130	130	مشروع قانون يتعلق بالغاز الطبيعي	2013
131	131	مشروع قانون يتعلق بالمناجم	2013
132	132	مشروع قانون يغير بموجبه الظهير الشريف رقم 1.60.07 الصادر في 24 دجنبر 1960 في شأن النظام الأساسي لمستخدمي المؤسسات المنجمية	2013
133	133	مشروع قانون يتعلق بآلات الضغط الغازي والبخاري	2015
134	134	مشروع قانون يتمم ويغير الظهير رقم 1.72.255 بتاريخ 22 فبراير 1973 المتعلق باستيراد وتصدير وتصفية وتخزين وتوزيع الهيدروكربورات	2013
135	135	مشروع قانون يتعلق بالمواد المتفجرة ذات الاستعمال المدني والشهبة الاصطناعية وكل المعدات التي تحتوي على مادة متفجرة	2014
136	136	مشروع قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 10.95 المتعلق بالماء.	2015
137	137	مشروع قانون يتعلق بسلامة السدود	2014
138	138	مشروع قانون يتعلق بالمحافظة البيئية على التربة.	2013
139	139	مشروع قانون يتعلق بالمدسة الوطنية العليا للمعادن بالرباط	2012
140	140	مشروع قانون إطار بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة	2012
141	141	مشروع القانون المتعلق بالساحل	2012

وزارة التشغيل والتكوين المهني (12 مشروعاً)

الترتيب	رقم	طبيعة النص وموضوعه	التاريخ المرتقب
142	مشروع قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 51.99 الصادر في 5 يونيو 2000 القاضي بإنشاء الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات	2013	
143	مشروع قانون بإحداث التعويض عن فقدان الشغل	2014	
144	مشروع قانون يقضي بتغيير الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.184 المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي	2012	
145	مشروع قانون يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية عن المرض	2012	
146	مشروع قانون بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.183 بتاريخ 28 ربيع الثاني 1394 (21 ماي 1974) المتعلق بإحداث وتنظيم مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل	2013	
147	مشروع قانون يتعلق بتحديد العلاقات بين المشغلين والأجراء وشروط الشغل في القطاعات التي تتميز بطابع تقليدي صرف	2013/2012	
148	مشروع قانون بشأن تنظيم التكوين أثناء العمل	2013	
149	مشروع قانون يتعلق بالصحة والسلامة المهنية بالقطاع الخاص	2013/2012	
150	مشروع قانون يتعلق بإحداث وتنظيم المصالح الاجتماعية للشغل داخل مقاولات القطاع الخاص	2012	
151	مشروع قانون بتحديد شروط التشغيل والشغل المتعلقة بالعمال المنزليين	2012	
152	مشروع قانون بتغيير القانون رقم 13.00 بمثابة نظام التكوين المهني الخاص	2013	
153	مشروع قانون بتنظيم التكوين المهني الأساسي بالوسط المهني	2014/2013	

وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة (19 مشروعاً)

الترتيب	الرقم	طبيعة النص وموضوعه	التاريخ المرتقب
154	مشروع قانون بتغيير القانون رقم 53.00 المتعلق بميثاق المقاول الصغرى والمتوسطة	2013	
155	مشروع قانون يتعلق بالمقاول الذاتية "بداية"	2013	
156	مشروع قانون بتغيير القانون رقم 19.94 المتعلق بمناطق التصدير الحرة	2013	
157	مشروع قانون بتحديد المعايير التقنية والصحية المطبقة على أسواق الجملة	2014	
158	مشروع قانون بتغيير وتتميم مدونة التجارة فيما يتعلق ببعض أصناف الأنشطة التجارية وإحداث الوكالة المكلفة بتطوير قطاع التجارة	2013	
159	مشروع قانون يتعلق بتوطين المقاولات	2013	
160	مشروع قانون بتغيير القانون رقم 13.97 المتعلق بالمجموعات ذات النفع الاقتصادي	2013	
161	مشروع قانون يتعلق بمراقبة الصادرات والواردات والنقل والوساطة والترانزيت للسلع ذات الاستعمال المزدوج، والخدمات ذات الصلة	2014	
162	مشروع قانون بتغيير القانون رقم 13.89 المتعلق بالتجارة الخارجية ووضع الآليات القانونية والتنظيمية لتأطير قطاع تنظيم المعارض الدولية إدماج تسمية "معرض دولي" في قانون التجارة الخارجية	2015	
163	مشروع قانون بتغيير الظهير المنظم لمكتب معارض الدار البيضاء	2013/2012	
164	مشروع قانون بتغيير الظهير بمثابة قانون رقم 1.76.385 الصادر في 17 دجنبر 1976 المتعلق بالمركز المغربي لإنعاش الصادرات	2013	
165	مشروع قانون يغير ويتم القانون رقم 17.97 المتعلق بحماية الملكية الصناعية والتجارية	2013	
166	مشروع قانون بمثابة "مدونة رقمية"	2013	

2013/2012	مشروع قانون يقضي بتحويل المجلس الوطني للتجارة الخارجية إلى مؤسسة عمومية (مرصد التجارة الخارجية)	167
2012	مشروع قانون بتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة	168
2013/2012	مشروع قانون بتغيير مدونة التجارة (التقييد بالسجل التجاري بطريقة إلكترونية)	169
2013	مشروع قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 24.96 المتعلق بالبريد والموصلات (قطاع الموصلات)	170
2014	مشروع قانون يتعلق بالنشاط البريدي	171
2014	مشروع قانون يتعلق بتنظيم الوكالة الوطنية لتقنين الموصلات	172

وزارة السياحة (5 مشاريع)

التاريخ المرتقب	طبيعة النص وموضوعه	الرقم الترتيبي
2013	مشروع قانون بتغيير القانون المحدث للمكتب الوطني المغربي للسياحة	173
2013/2012	مشروع قانون يتعلق بإعادة تنظيم الشركة المغربية للهندسة السياحية	174
2013	مشروع قانون بتغيير وتميم القانون رقم 31.96 المتعلق بالنظام الأساسي لوكالات الأسفار	175
2013/2012	مشروع قانون بتغيير وتميم القانون رقم 61.00 بمثابة النظام الأساسي للمؤسسات السياحية (تصنيف مؤسسات الإيواء السياحي)	176
2013	مشروع قانون بإحداث وكالات التنمية السياحية	177

وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية (4 مشاريع)

الرقم الترتيبي	طبيعة النص وموضوعه	التاريخ المرتقب
178	مشروع قانون بتغيير وتنظيم مجموعة القانون الجنائي فيما يخص محاربة العنف ضد النساء	2013
179	مشروع قانون يتعلق بتعزيز حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة	2013
180	مشروع قانون بتغيير القانون رقم 14.05 المتعلق بشروط فتح مؤسسات الرعاية الاجتماعية وتديرها	2013
181	مشروع قانون يتعلق بالعاملين الاجتماعيين	2014

وزارة الثقافة (5 مشاريع)

التاريخ المرتقب	طبيعة النص وموضوعه	الرقم الترتيبي
2013/2012	مشروع قانون يتعلق بحماية التراث الثقافي والطبيعي.	182
2013/2012	مشروع قانون بتغيير القانون رقم 22.80 المتعلق بالمحافظة على المباني التاريخية والمناظر والكتابات المنقوشة والتحف الفنية والعاديات.	183
2013/2012	مشروع قانون يتعلق بمنظومة الكنوز الحية.	184
2013/2012	مشروع قانون بإعادة تنظيم مؤسسة المسرح الوطني محمد الخامس.	185
2012	مشروع قانون بتغيير وتميم القانون رقم 71.99 المتعلق بالفنان	186

وزارة الصناعة التقليدية (3 مشاريع)

التاريخ المرتقب	طبيعة النص وموضوعه	الرقم الترتيبي
2013/2012	مشروع قانون يتعلق بتنظيم ممارسة أنشطة الصناعة التقليدية	187
2013/2012	مشروع قانون يتعلق بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة لمنتجات الصناعة التقليدية	188
2012	مشروع قانون حول إدماج فنون المعمار التقليدي في البنايات والمنشآت العمومية	189

الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني (3 مشاريع)

التاريخ المرتقب	طبيعة النص وموضوعه	الرقم الترتيبي
2012	مشروع قانون خاص بالمؤسسات الكفيلة (Les Fondations)	190
2013/2012	مشروع قانون يتعلق بالعاملين في مجال العمل المدني الطوعي	191
2014	مشروع قانون يقضي بتغيير القانون رقم 004.71 بتاريخ 21 شعبان 1391 (13 أكتوبر 1971) يتعلق بالتماس الإحسان العمومي	192

الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة (3 مشاريع)

الرقم الترتيبي	طبيعة النص وموضوعه	التاريخ المرتقب
193	مشروع قانون يغير ويتمم القانون رقم 06.99 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة	2013
194	مشروع قانون يتعلق بالتجارة المنصفة	2013
195	مشروع قانون حول الاقتصاد الاجتماعي	2013

الوزارة المتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة
(5 مشاريع)

الرقم الترتيبي	طبيعة النص وموضوعه	التاريخ المرتقب
196	مشروع قانون بتغيير النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية	2013
197	مشروع قانون يتعلق بتنظيم جمعيات الأعمال الاجتماعية للإدارات العمومية	2013
198	مشروع قانون يتعلق بحوادث الشغل والأمراض المهنية ومعاش الزمانة	2013
199	مشروع قانون يتعلق بالصحة والسلامة المهنية وطب الشغل والوقاية من الأخطار المهنية بالقطاع العام	2013
200	مشروع قانون يتعلق بدمج المعهد العالي للإدارة والمدرسة الوطنية للإدارة	2013

الندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر (3 مشاريع)

الترتيب	الرقم	طبيعة النص وموضوعه	التاريخ المرتقب
201		مشروع قانون يتعلق بالصيد بالمياه القارية.	2012
202		مشروع قانون حول الأعمال الاجتماعية لموظفي قطاع المياه والغابات.	2013/2012
203		مشروع قانون بتغيير وتتميم ظهير 10 أكتوبر 1917 المتعلق بالمحافظة على الغابات واستغلالها	2013

ثانيا :
جدول تفصيلي بالمجموع العام للنصوص المقترحة

جدول تفصيلي بالمجموع العام للنصوص المقترحة: 243

عدد النصوص المقترحة	القطاع الوزاري	رقم
12	وزارة الداخلية	1
27	وزارة العدل والحريات	2
1	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	3
1	الأمانة العامة للحكومة	4
20	وزارة الاقتصاد والمالية	5
12	وزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة	6
7	وزارة الفلاحة والصيد البحري	7
4	وزارة التربية الوطنية	8
5	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر	9
2	وزارة الشباب والرياضة	10
18	وزارة التجهيز والنقل	11
24	وزارة الصحة	12
15	وزارة الاتصال	13
14	وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة	14
14	وزارة التشغيل والتكوين المهني	15
19	وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة	16
5	وزارة السياحة	17

6	وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية	18
6	وزارة الثقافة	19
3	وزارة الصناعة التقليدية	20
6	الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	21
1	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج	22
7	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة	23
7	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة	24
3	المنذوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر	25
4	قطاعات وزارية يحددها رئيس الحكومة	

ملاحف

ملحق رقم 1

قائمة النصوص التي صادقت عليها الحكومة إلى غاية 31 ديسمبر 2012
خلال الولاية التشريعية الحالية

يبلغ عدد مشاريع القوانين التي صادقت عليها الحكومة خلال الفترة الممتدة من 5 يناير إلى 31 ديسمبر 2012 والمندرجة ضمن الحصيلة التشريعية المؤقتة: 100 مشروع موزعة كما يلي:

أ - 67 نصاً أودعت بالبرلمان:

1. مشروع قانون رقم 12-08 يتعلق بهيئة الأطباء الوطنية؛
2. مشروع قانون رقم 12-06 يوافق بموجبه على النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة المتجددة «إرينيا»، الموقع ببون في 26 يناير 2009؛
3. مشروع قانون رقم 12-11 يوافق بموجبه على اتفاق استراسبورغ الخاص بالتصنيف الدولي لبراءات الاختراع، المؤرخ في 24 مارس 1971؛
4. مشروع قانون رقم 12-10 يوافق بموجبه على وثيقة جنيف لاتفاق لاهاي بشأن التسجيل الدولي للرسوم والنماذج الصناعية، الموقعة بجنيف في 2 يوليو 1999؛
5. مشروع قانون رقم 12-38 بمثابة النظام الأساسي لغرف التجارة والصناعة والخدمات؛
6. مشروع قانون رقم 12-39 يتعلق بالإنتاج البيولوجي للمنتوجات الفلاحية والمائية؛
7. مشروع قانون رقم 12-18 يتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل؛
8. مشروع قانون رقم 12-57 يغير بمقتضاه الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1391 (12 أغسطس 1913) المتعلق بالتحفيظ العقاري؛
9. مشروع قانون رقم 12-41 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 97-19 المتعلق بالسلفات الصغيرة؛
10. مشروع قانون رقم 12-45 يتعلق بإقراض السندات؛
11. مشروع قانون رقم 12-44 يتعلق بدعوة الجمهور إلى الاكتتاب وبالمعلومات المطلوبة إلى الأشخاص المعنوية والهيئات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أو سنداتها؛
12. مشروع قانون رقم 12-16 يوافق بموجبه على الإتفاقية رقم 187 بشأن الإطار الترويجي للسلامة والصحة المهنيين، 2006 المعتمدة بجنيف في 15 يونيو 2006 خلال الدورة الخامسة والتسعين (95) للمؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية.
13. مشروع قانون رقم 12-26 يوافق بموجبه على الإتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الموقعة بالقاهرة في 21 ديسمبر 2010
14. مشروع قانون رقم 12-25 يوافق بموجبه على اتفاق إنشاء الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد بصفتها منظمة دولية، الموقع بفيينا في 2 سبتمبر 2010

15. مشروع قانون رقم 12-58 يقضي بإحداث المكتب الوطني للإستشارة الفلاحية؛
16. مشروع قانون رقم 12-60 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة العاملين بوزارة الفلاحة والصيد البحري-قطاع الفلاحة؛
17. مشروع قانون رقم 12-34 يوافق بموجبه على الإتفاق الموقع بالرباط في 23 يونيو 2011 بين حكومة المملكة المغربية والمجلس الفيدرالي السويسري بشأن النقل الجوي المنتظم؛
18. مشروع قانون رقم 12-33 يوافق بموجبه على تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، الموقع بفيينا في 8 يوليو 2005؛
19. مشروع قانون رقم 12-31 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية الموقع بالرباط في 25 ماي 2011 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية؛
20. مشروع قانون رقم 12-32 يوافق بموجبه على اتفاق فيينا المنشئ للتصنيف الدولي للعناصر التصويرية للعلامات، الموقع بفيينا في 12 يونيو 1973 والمعدل بتاريخ فاتح أكتوبر 1985؛
21. مشروع قانون رقم 12-73 يوافق بموجبه على الاتفاقية المعدلة للتعاون العربي في مجال تنظيم وتسيير عمليات الإغاثة، الموقعة بالقاهرة في 9 سبتمبر 2009؛
22. مشروع قانون رقم 12-83 يتمم بموجبه القانون رقم 80-37 المتعلق بالمراكز الإستشفائية؛
23. مشروع قانون رقم 12-47 يوافق بموجبه على الإتفاقية رقم 102 بشأن المعايير الدنيا للضمان الإجتماعي المعتمدة بجنيف في 28 يونيو 1952 خلال الدورة الخامسة والثلاثين (35) للمؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية؛
24. مشروع قانون رقم 12-52 يوافق بموجبه على الإتفاق بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية البيرو بشأن حماية وإرجاع الممتلكات الثقافية المسروقة أو المنقولة بطرق غير مشروعة، الموقع بليما في 5 يوليو 2011؛
25. مشروع قانون رقم 12-13 يوافق بموجبه على بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي، الموقع بناغويا، باليابان، في 29 أكتوبر 2010؛
26. مشروع قانون رقم 12-21 يوافق بموجبه على الإتفاقية رقم 141 بشأن منظمات العمال الريفيين ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، 1975 المعتمدة بجنيف في 4 يونيو 1975 خلال الدورة الستين (60) للمؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية؛

27. مشروع قانون رقم 12-29 يوافق بموجبه على بروتوكول جولة ساو باولو بشأن اتفاق النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية الموقع بفوز دو إغواسو (البرازيل) في 15 ديسمبر 2010؛
28. مشروع قانون رقم 12-17 يوافق بموجبه على النظام الأساسي للهيئة العليا للذخيرة العربية، الموقع بالقاهرة في 16 سبتمبر 2010؛
29. مشروع قانون رقم 12-55 يوافق بموجبه على الإتفاق بشأن الخدمات الجوية الموقع بالرباط في 29 فبراير 2012 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غامبيا وعلى الملحق به؛
30. مشروع قانون رقم 12-48 يوافق بموجبه على معاهدة سنغافورة بشأن قانون العلامات، الموقعه بسنغافورة في 27 مارس 2006؛
31. مشروع قانون رقم 12-49 يوافق بموجبه على اتفاق لوكارنو المنشئ للتصنيف الدولي للرسوم والنماذج الصناعية، الموقع بلوكارنو في 8 أكتوبر 1968 والمعدل بتاريخ 28 سبتمبر 1979 والملحق به؛
32. مشروع قانون رقم 12-12 يوافق بموجبه على الإتفاقية الدولية لضبط وإدارة مياه الصابورة والرواسب في السفن لعام 2004، الموقعه بلندن في 13 فبراير 2004؛
33. مشروع قانون رقم 12-43 يتعلق بالهيئة المغربية لسوق الرساميل؛
34. مشروع قانون رقم 12-42 يتعلق بسوق الأدوات المالية الآجلة؛
35. مشروع قانون رقم 12-50 يوافق بموجبه على الإتفاقية الدولية للإنقاذ لعام 1989، الموقعه بلندن في 28 أبريل 1989؛
36. مشروع قانون رقم 12-30 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية الموقع بمونروفيا في 20 أبريل 2011 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية ليبيريا؛
37. مشروع قانون رقم 12-54 يوافق بموجبه على بروتوكول عام 1996 لاتفاقية منع التلوث البحري الناجم عن قلب النفايات والمواد الأخرى، لعام 1972، وعلى ملاحق به؛
38. مشروع قانون رقم 12-63 يوافق بموجبه على الاتفاق والبروتوكول التطبيقي الموقعين بأنقرة في 19 مارس 2012 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية تركيا بشأن النقل الطرقي الدولي للمسافرين والبضائع؛
39. مشروع قانون رقم 12-84 يتعلق بالمستلزمات الطبية؛
40. مشروع قانون رقم 12-93 بتغيير القانون رقم 96-24 المتعلق بالبريد والمواصلات؛

41. مشروع قانون رقم 12-92 بتغيير الفصل 34 من الظهير الشريف الصادر في 12 من ربيع الآخر 1341 (2 ديسمبر 1922) بسن نظام لاستيراد المواد السامة وتسويقها وحيازتها واستعمالها؛
42. مشروع قانون رقم 12-100 يغير بموجبه الفصل 515 من قانون المسطرة المدنية؛
43. مشروع قانون رقم 12-69 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون القضائي في المادتين المدنية والتجارية الموقعة بباكو في 14 مارس 2011 بين المملكة المغربية وجمهورية أذربيجان؛
44. مشروع قانون رقم 12-74 يوافق على الاتفاقية العربية لنقل نزلاء المؤسسات العقابية والإصلاحية في إطار تنفيذ الأحكام الجزائية، الموقعة بالقاهرة في 21 ديسمبر 2010؛
45. مشروع قانون رقم 12-71 يوافق بموجبه على اتفاقية تسليم المجرمين الموقعة بباكو في 14 مارس 2011 بين المملكة المغربية وجمهورية أذربيجان؛
46. مشروع قانون رقم 12-59 يوافق بموجبه على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات، الموقع بنيويورك في 19 ديسمبر 2011؛
47. مشروع قانون رقم 12-70 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون القضائي في الميدان الجنائي الموقعة بباكو في 14 مارس 2011 بين المملكة المغربية وجمهورية أذربيجان؛
48. مشروع قانون رقم 12-76 يوافق بموجبه على الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، الموقعة بالقاهرة في 21 ديسمبر 2010؛
49. مشروع قانون رقم 12-53 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون العربي في استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية، المنشئة للهيئة العربية للطاقة الذرية الموقعة بالإسكندرية في 11 سبتمبر 1964 والمعدلة في 26 مارس 1982؛
50. مشروع قانون رقم 12-51 يوافق بموجبه على بروتوكول عام 1988 المتعلقة بالاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحار، لعام 1974، الموقع بلندن في 11 نوفمبر 1988؛
51. مشروع قانون رقم 12-75 يوافق بموجبه على الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات، الموقعة بالقاهرة في 21 ديسمبر 2010؛
52. مشروع قانون رقم 12-77 يوافق بموجبه على الاتفاق الإطاري للتعاون الاقتصادي الموقع بالرباط في 28 سبتمبر 2010 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية بلغاريا؛
53. مشروع قانون رقم 12-120 يتعلق بإلغاء الزيادات والغرامات والذعائر وصوائر التحصيل المتعلقة بالرسوم والحقوق والمساهمات والآتوى المستحقة لفائدة الجماعات والعمال والأقاليم والجهات؛

54. مشروع قانون رقم 12-82 يقضي بإحداث وتنظيم «مؤسسة الاعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعوان وزارة المالية»؛
55. مشروع قانون رقم 12-85 يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 301-59-1 الصادر في 24 من ربيع الآخر 1379 (27 أكتوبر 1959) في تأسيس صندوق وطني للتقاعد والتأمين؛
56. مشروع قانون رقم 12-56 يتعلق بوقاية الأشخاص وحمايتهم من أخطار الكلاب.
57. مشروع قانون رقم 12-119 يغير ويتمم القانون رقم 06-33 المتعلق بتسديد الديون والقانون رقم 01-24 المتعلق بعمليات الإستحفاظ؛
58. مشروع قانون رقم 12-124 يوافق بموجبه على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية للإنسانية أو المهينة، المعتمد بنيويورك في 18 ديسمبر 2002 من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة؛
59. مشروع قانون رقم 12-125 يوافق بموجبه على البروتوكول الإختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الموافق عليه بنيويورك في 6 أكتوبر 1999 من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة؛
60. مشروع قانون رقم 12-126 يوافق بموجبه على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الموقع بنيويورك في 16 ديسمبر 1966؛
61. مشروع قانون رقم 12-64 يقضي بإحداث هيئة مراقبة التأمينات و الاحتياط الاجتماعي؛
62. مشروع قانون رقم 12-138 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 02-46 المتعلق بنظام التبغ الخام والتبغ المصنع؛
63. مشروع قانون رقم 12-112 يتعلق بالتعاونيات؛
64. مشروع قانون رقم 12-89 يتعلق بالمدرسة الوطنية العليا للمعادن بالرباط؛
65. مشروع قانون رقم 12-139 يتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية 2010؛
66. مشروع قانون رقم 12-67 يتعلق بتنظيم العلاقات التعاقدية بين المكري والمكثري للمحلات المعدة للسكنى أو للإستعمال المهني؛
67. مشروع قانون رقم 12-65 بتتميم القانون رقم 89-016 المتعلق بمزاولة مهنة الهندسة المعمارية وإحداث هيئة المهندسين المعماريين الوطنية؛

ب - 18 نصاباً صادقاً عليها البرلمان وصدر الأمر بتنفيذها وتم نشرها بالجريدة الرسمية :

1. ظهير شريف رقم 1.12.10 صادر في 24 من جمادى الآخرة 1433 (16 ماي 2012) بتنفيذ قانون المالية رقم 22.12 للسنة المالية 2012
2. ظهير شريف رقم 1.12.14 صادر في 27 من شعبان 1433 (17 يوليو 2012) بتنفيذ القانون رقم 03.12 المتعلق بالهيئات بين المهنة للفلاحة والصيد البحري
3. ظهير شريف رقم 1.12.15 صادر في 27 من شعبان 1433 (17 يوليو 2012) بتنفيذ القانون رقم 04.12 المتعلق بالتجميع الفلاحي
4. ظهير شريف رقم 1.12.16 صادر في 27 من شعبان 1433 (17 يوليو 2012) بتنفيذ القانون رقم 40.12 بتغيير القانون رقم 17.86 المتعلق بالمدرسة الحسنية للأشغال العمومية
5. ظهير شريف رقم 1.12.20 صادر في 27 من شعبان 1433 (17 يوليو 2012) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقاً لأحكام الفصلين 49 و 92 من الدستور
6. ظهير شريف رقم 1.12.21 صادر في 13 من رمضان 1433 (2 أغسطس 2012) بتنفيذ القانون رقم 09.12 بتغيير وتتميم القانون رقم 10.42 المتعلق بتنظيم قضاء القرب وتحديد اختصاصاته الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.151 بتاريخ 16 من رمضان 1432 (17 أغسطس 2011)
7. ظهير شريف رقم 1.12.22 صادر في 13 من رمضان 1433 (2 أغسطس 2012) بتنفيذ القانون رقم 14.12 المتمم بمقتضاه الفصلان 50 و 375 من قانون المسطرة المدنية
8. ظهير شريف رقم 1.12.23 صادر في 13 من رمضان 1433 (2 أغسطس 2012) بتنفيذ القانون رقم 20.12 الموافق بموجبه على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، المعتمدة من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك في 20 ديسمبر 2006
9. ظهير شريف رقم 1.12.24 صادر في 13 من رمضان 1433 (2 أغسطس 2012) بتنفيذ القانون رقم 28.12 الموافق بموجبه على الاتفاق الموقع ببروكسيل في 13 ديسمبر 2010 على

شكل تبادل رسائل مبرم بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي بخصوص الإجراءات المشتركة لتحرير السوق في مجال المنتجات الفلاحية والمنتجات الفلاحية المصنعة والأسماك ومنتجات الصيد البحري، وبخصوص تعويض البروتوكولات رقم 1 و 2 و 3 وملحقاتها وكذلك حول التغييرات المدخلة على الاتفاق الأوروبي - المتوسطي المؤسس لشراكة بين المملكة المغربية من جهة والمجموعات الأوروبية والدول الأعضاء بها من جهة أخرى

10. ظهير شريف رقم 1.12.25 صادر في 13 من رمضان 1433 (2 أغسطس 2012) بتنفيذ القانون رقم 23.12 بتغيير القانون رقم 28.00 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها

11. ظهير شريف رقم 1.12.33 صادر في 16 من شوال 1433 (4 سبتمبر 2012) بتنفيذ القانون رقم 01.12 المتعلق بالضمانات الأساسية الممنوحة للعسكريين بالقوات المسلحة الملكية

12. ظهير شريف رقم 1.12.34 صادر في 16 من شوال 1433 (4 سبتمبر 2012) بتنفيذ القانون رقم 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي

13. ظهير شريف رقم 1.12.35 صادر في 16 من شوال 1433 (4 سبتمبر 2012) بتنفيذ القانون رقم 27.12 القاضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.12.88 الصادر في 22 من ربيع الآخر 1433 (15 مارس 2012) بتطبيق المادة 98 من القانون التنظيمي رقم 28.11 المتعلق بمجلس المستشارين

14. ظهير شريف رقم 1.12.36 صادر في 16 من شوال 1433 (4 سبتمبر 2012) بتنفيذ القانون رقم 35.12 القاضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.12.72 الصادر في 14 من ربيع الآخر 1433 (7 مارس 2012) المتعلق بتمديد وقف استيفاء رسم الاستيراد المفروض على القمح اللين والقمح الصلب

15. ظهير شريف رقم 1.12.37 صادر في 16 من شوال 1433 (4 سبتمبر 2012) بتنفيذ القانون رقم 36.12 القاضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.12.125 الصادر في 22 من ربيع الآخر 1433 (15 مارس 2012) المتعلق بوقف استيفاء رسم الاستيراد المفروض على الشعير

16. ظهير شريف رقم 1.12.38 صادر في 16 من شوال 1433 (4 سبتمبر 2012) بتنفيذ القانون رقم 07.12 الموافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية الموقع بالرباط في (26

سبتمبر 2011) بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غينيا - بيساو وعلى ملحق
الطرق المرفق به

17. ظهير شريف رقم 1.12.52 صادر في 25 من محرم 1434 (10 ديسمبر 2012) بتنفيذ القانون
رقم 37.12 المتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية 2009

18. ظهير شريف رقم 1.12.57 صادر في 14 من صفر 1434 (28 ديسمبر 2012) بتنفيذ قانون
المالية رقم 115.12 للسنة المالية 2013

ج- 15 مشروعاً صادقاً عليها الحكومة وستودع بالبرلمان في غضون الأيام المقبلة بعد استكمال بعض الإجراءات:

1. مشروع قانون رقم 12-91 يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 216-77-1 الصادر في 20 من شوال 1397 (4 أكتوبر 1977) يتعلق بإحداث نظام جماعي لمنح رواتب التقاعد.
2. مشروع قانون رقم 12-109 بمثابة مدونة التعاضد.
3. مشروع قانون رقم 12-134 تنسخ وتعوض بمقتضاه أحكام المادة 503 من القانون رقم 95-15 المتعلق بمدونة التجارة
4. مشروع قانون-إطار رقم 12.99 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة
5. مشروع قانون رقم 12.61 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 86.31 المتعلق بإحداث المؤسسة المستقلة لمراقبة وتنسيق أعمال التصدير
6. مشروع قانون رقم 12.143 بتغيير المادة 44 من القانون رقم 00.65 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية
7. مشروع قانون رقم 12.86 يتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص
8. مشروع قانون رقم 12.148 يوافق بموجبه على اتفاقية مجلس أوروبا حول حماية الأطفال من الاستغلال والاعتداء الجنسي، الموقع بالانزاروت في 25 أكتوبر 2007.
9. مشروع قانون رقم 12.147 يوافق بموجبه على اتفاقية بشأن العلاقات الشخصية للطفل (مجلس أوروبا)، الموقع بستراسبورغ في 15 ماي 2003.
10. مشروع قانون رقم 12.146 يوافق بموجبه على الاتفاقية الأوروبية بشأن ممارسة حقوق الأطفال، الموقع بستراسبورغ في 25 يناير 1996
11. مشروع قانون رقم 12.140 يوافق بموجبه على الاتفاق والبروتوكول التطبيقي بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة الإسبانية بشأن النقل الدولي للمسافرين والبضائع عبر الطرق وبروتوكوله التطبيقي، الموقعين بالرباط في 3 أكتوبر 2012

12. مشروع قانون رقم 141.12 يوافق بموجبه على اتفاق الشراكة الاستراتيجية في مجال التنمية والتعاون الثقافي والتربوي والرياضي بين المملكة المغربية والمملكة الإسبانية، الموقع بالرباط في 3 أكتوبر 2012
13. مشروع قانون رقم 137.12 يوافق بموجبه على اتفاقية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة بوركينافاصو لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل،وقعة بواغادوغو في 18 ماي 2012.
14. مشروع قانون رقم 136.12 يوافق بموجبه على اتفاقية الجرائم المعلوماتية وبروتوكولها الإضافي، الموقعة ببودابست في 23 نوفمبر 2001 وبروتوكولها الإضافي، الموقع بستراسبورغ في 28 يناير 2003.
15. مشروع قانون رقم 129.12 يوافق بموجبه على اتفاقية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكامرون لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل، الموقعة بياوندي في 7 سبتمبر 2012.

ملحق رقم 2

منشور رئيس الحكومة رقم 1/2012

بتاريخ 16 فبراير 2012 حول تنفيذ البرنامج الحكومي

(الجانب المتعلق بالمخطط التشريعي)

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة المغربية

رئيس الحكومة

منشور رقم: 1/2012



الرباط في: 23 ربيع الأول 1433

الموافق لـ: 16 يراير 2012

إلى

السيد وزير الدولة

والسيدة والسادة الوزراء والمندوبين السامين والمندوب العام

والمندوب الوزاري

الموضوع : تنفيذ البرنامج الحكومي .

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، فعلى إثر تعيين صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله للحكومة، تم تنصيبها في البرلمان على أساس برنامج طموح يحدد عملها على مدى السنوات الخمس المقبلة من حيث الالتزام بتنزيل الدستور ومتطلباته التشريعية والمؤسسية وبلورة الأولويات التي تستجيب للانتظارات الجوهريّة والملحة للشعب المغربي. وعلى أساس هذا التعاقد، تتحمل الحكومة مسؤولية الوفاء بالتزاماتها وترجمتها إلى إجراءات عملية ذات أثر إيجابي ملموس على الحياة اليومية للمواطنين والمواطنات وعلى عموم الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.

وانطلاقاً من مرتكزات البرنامج الحكومي المتمثلة في العمل المندمج والمتكامل، وفي المقاربة التشاركية وربط المسؤولية بالمحاسبة، ولكون مركز الثقل في حسن تنفيذ هذا البرنامج هو الحكامة الجيدة، فإن هذا التنفيذ يتطلب توخي الحكامة الجيدة في مختلف مراحل وضع السياسات العمومية وتتبعها، مع الارتكاز على التشاور والتنسيق وضمان الالتقائية من أجل تحقيق الأهداف المسطرة.

وفي هذا الصدد، يشرفني أن أطلب منكم موافاتي بمخططات العمل القطاعية الكفيلة بتنزيل ما جاء في البرنامج الحكومي من التزامات تخص القطاع الذي تشرفون عليه أو يشارك فيها مع قطاعات أخرى، وذلك بالتنسيق والتشاور مع الأطراف ذات الصلة، وخصوصاً المؤسسات التابعة لكم أو الخاضعة لوصايتكم، مع تفصيل الإجراءات التي يتعين تنفيذها

ودعمها بالمعطيات والأهداف والمؤشرات المرقمة كلما كان ذلك ممكنا، وكذا تحديد الآجال المرتقبة لإنجازها.

ولهذه الغاية، يتعين عليكم موافاتي بالوثائق التالية:

- وثيقة تتضمن مخطط العمل القطاعي: تبعث في غضون ثلاثين يوما، وتعكس تفصيل البرنامج الحكومي على مستوى القطاع الذي تشرفون عليه في إطار المقاربة المشار إليها، متضمنة الإجراءات التفصيلية والأهداف والمؤشرات المرقمة، وكذا الآجال المرتقبة للإنجاز؛

- وثيقة الإجراءات الهادفة إلى تحسين الحكامة: تبعث في غضون ثلاثين يوما، وتتضمن كل ما تقترحوه من إجراءات وإصلاحات تهدف إلى تحسين نظام الحكامة على المستوى القطاعي وترسيخ الحكامة الرشيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة باعتبارها أساسا لنجاعة مختلف السياسات العمومية والقطاعية؛

- وثيقة الإجراءات الاستعجالية: تبعث في غضون خمسة عشر يوما، وتحدد الإجراءات أو الإصلاحات الجاهزة التي تقترحون تنفيذها على المدى القصير جدا، سواء تعلق بتنفيد السياسة القطاعية أو بتحسين نظام الحكامة على المستوى القطاعي.

وبغية تسريع تنزيل القوانين التنظيمية والعادية المنصوص عليها في الدستور وتفعيل الإصلاحات التشريعية اللازمة لمواكبة تنزيل البرنامج الحكومي وتحديث اقتصادنا وتحسين مناخ الأعمال، وفي إطار إعداد مخطط الإصلاح التشريعي الذي التزم به البرنامج الحكومي، أدعوكم إلى موافاة رئاسة الحكومة، في غضون ثلاثين يوما، بمخططكم التشريعي والتنظيمي متضمنا لائحة مشاريع القوانين المتعلقة بتنزيل الدستور، وجدول النصوص التشريعية والتنظيمية التي ترغبون في عرضها للمصادقة، سواء الجاهزة منها أو تلك التي تعكفون على إعدادها، مع تحديد الأفق الزمني المقترح لعرضها وتوزيع ذلك على الولاية التشريعية الحالية.

وأخيرا، أدعو جميع الإدارات والمؤسسات العمومية للتعبئة والتعاون مع مصالح رئاسة الحكومة لضمان الفعالية في تنفيذ البرنامج الحكومي على أساس المخططات السالفة الذكر وتحقيق اندماج السياسات العمومية والتنسيق بينها وضمان اتساقها والتفانيها.

والله من وراء القصد، والسلام.

رئيس الحكومة

عبد الإله ابن كيران